مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 1235-1254
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط

The reality of foreign direct investment flows to Algeria in light of the Corona and oil crises

طلحي فاطمة الزهراء [1] *

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، fz.talhi@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/14 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

تصنيفات JEL: E22:F21

مستخلص:

الجزائر اشواطا مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ظل الامكانيات والمقومات التي تتوافر عليها ،إلا أن دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر لا يعكس ما هو مطلوب من وراء تحسين المناخ الاستثماري ،لذلك تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز مستوى وحجم تدفقات هذه الاستثمارات من خلال دراسة وتحليل واقع المناخ الاستثماري ومدى تأثير ازمتي كورونا والنفط على أداء بعض المؤشرات المختارة و المعتمدة في تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر منها ما هو الكمي (تطور أداء المؤشر الاقتصادي العام)، و ما هو نوعي (مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمي) ،حيث تبين ان ترتيب الجزائر بقي متأخرا مقارنة بالدول العربية، بالرغم من عديد القرارات الاستثمارية الحمائية المتخذة للتصدي لتحالف الازمتين انخفاض أسعار البترول المتواصل و كوفيد 19.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر؛ المناخ الاستثماري، المؤشرات الاقتصادية، الجزائر، كورنا؛ النفط..

Abstract :

Algeria has made important compulsions in improving its investment climate to attract foreign direct investment, under the possibilities and interests that are available, but the entry of foreign direct investment for Algeria does not reflect what is required from improving investment climate, so this research paper is required to highlight the level and size of flows These investments are by studying and analyzing the reality of investment climate and the impact of my Corona crisis and oil to perform some selected indicators and adopted in an investment climate assessment in Algeria, of which is quantity (develop the performance of the général economic index), and what is the quality (Economic Freedom Index) and the World Competitor Index Where Algeria's arrangement remained late compared to Arab countries, despite the many protectionist investment decisions to address the crisis alliance, low oil prices and covid 19.

Keywords:FDI; investment climate, econ omic indicators, Algeria, corona; oil

JEL Classification: F21: E22

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تملك الجزائر فرصة ذهبية من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث تزيد من مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل في الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات الهائلة التي تمتلكها من ثروات طبيعية وبشرية، بنى تحتية مناسبة، اتساع حجم السوق والتجارة الخارجية .

لقد ظل الإستثمار الأجنبي المباشر يجذب إهتمام الشركات والدول ، وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول للنامية ، حيث ان معظم السياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين.

الإشكالية:

إن الواقع المعاش اثبت عزوف المستثمرين عن السوق الجزائرية للاستثمار، وهو ما أثبتته التقارير الدولية المختصة التي صنفت الجزائر في أكتوبر 2015 بمرتبة سيئة ونجدها قد تراجعت مجددا في تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار،حيث صنفها البنك العالمي في المرتبة 163 ،لتجعل من الجزائر أحد أسوأ مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعقدها، ورغم فتح أبواب الاستثمار بمنح كل الضمانات و التسهيلات لتشجيع تدفق رؤوس الأموال و رغم الإصلاحات والجهود التي بذلت، يبقى تواجد الإستثمار محتشم و ضعيف، أكثر من ذلك، فإن ركود الاقتصاد الوطني جراء أزمة النفط 2014 والازمة العالمية الصحية 2019 التي أظهرت حدود السياسات الاقتصادية السابقة.

من خلال ما سبق يمكن طرح تساؤل هام هو: ما هو واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خاصة في ظل ازمة كورونا والنفط ؟

نتوقع أن تعطينا الإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث بعض الأفكار المجدية في إعداد تشخيص استكشافي لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تحالف أزمتي كورونا والنفط.

أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث في تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل البيئة الاستثمارية بمقوماتها ومعيقاتها، بالإضافة الى إبراز السياسات والخطط التي تضعها الجزائر لجدب الاستثمارات وتحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع القيمة الاقتصادية للبلد وتحديد الصعوبات والعوائق التي تميز مناخ الاستثمار في الجزائر.

تقسيمات البحث:

وللإلمام بموضوع البحث تم تنظيمه في ثلاث أقسام وخاتمة على النحو التالي. القسم الأول يناقش المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري وعرض مقومات البيئة الاستثمارية في الجزائر؛ القسم الثاني يتناول تقييم وتحليل المناخ الاستثماري وفقا للمؤشرات الكمية والنوعية ووضع الجزائر بالنسبة للدول العربية. وأخيرا القسم الثالث نتناول فيه اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ومحليا في ظل تحالف ازمة - كورونا والنفط-

1- ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر والمناخ الاستثماري:

1-1 المفاهيم الواسعة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة متعددة الجوانب، ونتيجة لاختلاف انماطه والاشكال التي يتخذها، تتعدد المفاهيم والتعاريف المطروحة حوله، ومن خلال التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر، تطورت مفاهيم اوسع حوله والتي تتعدى التعاريف المجردة والعامة، باعتبار ان هذه الظاهرة غير مستقلة وغير معزولة عن المحيط الذي تنشط فيه، لذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر له عدة مفاهيم: مفهوم اقتصادي، مفهوم مالي واخر قانوني كما يلي:

-المفهوم الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة عمليات متعلقة بالإنتاج او التوزيع في اطار التعاون الاقتصادي الدولي بحيث تترجم هذه العمليات من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر في التجهيز ونقل التكنولوجيا و تقديم الخدمات، اذ ان خاصية الاستثمار هنا هي الانتاج (محمد، 2016، صفحة 09)، او في شكل غير مباشر يتجلى في مختلف الترتيبات التعاقدية المختلفة التي يلجا اليها البلد المضيف قصد الاستفادة من تقنيات ومهارات ومناهج الشريك الاجنبي واهم هذه الصيغ التعاقدية، نجد عقود التسيير وعقود الليزينغ leasing*،ومن ثم فان هناك استثمار اجنبي مباشر وغير مباشر، الا ان هذا الأخير لن يكون محل اهتمامنا في هذه الدراسة.

-المفهوم المالي:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: في هذا الإطار يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر تلك الحركة التي تخص رؤوس الاموال بين الدول المضيفة والدول المستثمرة (دولة الشركة الاجنبية)، بحيث تسمح الدول من خلال انظمتها القانونية بحرية تحويل او ترحيل

الاموال الضرورية بهدف تمويل نشاطات اقتصادية في البلد المضيف يتطلب توفر كل من الدولتين على سوق نقدية ومالية نشطة.

- المفهوم القانوني:

من خلال هذا المنظور ينظر الى الاستثمار الاجنبي المباشر على انه تراخيص ادارية صادرة عن السلطة المحلية للبلد المضيف بغرض السماح للأشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين او غير المقيمين بإنجاز وتمويل نشاطات اقتصادية منتجة او غير منتجة داخل حدوده.

كما يمكن اختصار **أهم مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر** اعتمادا على المفاهيم المذكورة آنفا في النقاط التالية:

- يتمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة.
- يحصل المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة.
- حيازة المستثمر الاجنبي على 10 % فأكثر من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف (بونقاب و لزهاري، 2018، صفحة 91)

2-1 المناخ الاستثماري واهم مكوناته:

بالرغم من التباين الموجود بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فان هناك توجه كبير وواسع من قبل غالبية هذه الدول نحو اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ايمانا منها بأهمية ذلك الاستثمار ودوره المهم في تحقيق التنمية...ولا يتحقق ذلك الا بتوفير وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة لذلك او ما يعرف بالمناخ الاستثماري. بتصرف بناء على (أحمد كاظم، 2020، صفحة 32)

-مفهوم المناخ الاستثمار: تتعدد الجوانب حول تحديد مفهوم المناخ الاستثماري كما يلي:

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار المناخ الاستثماري: على انه مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما، بمعنى ان المناخ الاستثماري لا يتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها ، ولكنه يتجاوز ذلك الى الظروف و الاوضاع السياسية والاجتماعية و القانونية والمؤسسية السائدة في المجتمع .وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، والتي قد تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على قرارات المستثمر المحتمل وتجعله يقدم على الاستثمار في بلد ما او يحجم عنه.(تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2020، 2020)

- ✓ وهناك من يحدد "المناخ الاستثماري" على انه "مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما تشتمل عليه من افراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات اقتصادية وسياسية واجتماعية". (عبد الفتاح، 2015، صفحة 59)
- ✓ كما يحدد البعض المقصود "بالمناخ الاستثماري" بانه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه باستثماراته الى بلد دون اخر" (عبد اللاه، 2016، صفحة 71)

ومن هذا المفهوم يتضح لنا ان المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة معينة او منظومة متكاملة تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات الاخرى المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون في مجملها البيئة الاستثمارية او المناخ الاستثماري.

وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفعالية من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات، فمن الضروري العمل على أن يتوافر فيهما الاعتبارات التالية:

- الاعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما؛
- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة، التي لها دور مهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدول.

الارتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحا وفهما لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية.

مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر:

-**المقومات الجغرافية والطبيعية**: تمتلك الجزائر موقع استراتيجي متميّز يعتبر همزة وصل بين أوروبا وافريقيا عبر شريط ساحلي يقدّر بـ 1200 كلم يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، كما يجعلها تمتلك كمّا هائلا من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الاحتياطيات النفطية والغازية، وثروات منجميه كالزنك والفوسفات والحديد والرصاص والذهب...الخ، كما تزخر أيضا بتنوع مناخي على مساحة شاسعة تقدر بـ2.381.741 كلم^{2}يسمح بتنوع المحاصيل الزراعية (الحبوب البقوليات والخضروات) والثروات الغابية(الخشب والفلين والحطب). (بن طراد، 2018)

-**توافر البنية التحتية المناسبة**: عملت الجزائر على تعزيز وتطوير البنية التحتية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي باعتبارها المحفّز الأساسي لمناخ الاستثمار حيث حققت ما يلي:

-**بنية المواصلات**: وضعت استراتيجية للقطاع تهدف إلى تنويع وسائل النقل، حيث انجز عدد من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز: منها شبكة من الطرق قدرت بـ112.039 كم، أهمها الطريق السيار شرق-غرب، إضافة إلى 4500 كم من السكك الحديدية، منها 200 محطة قطار مخصّصة للعمليات التجارية، أمّا فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر نحو47 ميناء من بينها 11 ميناء تجاريا و2 للبترول، إلى جانب36 مطارا منها 13 مطارا دوليا تتوزع على كامل القطر الجزائري.

-**بنية الاتصالات**: سعت الجزائر إلى تحرير قطاع الاتصالات والسماح لمتعاملين خواص وأجانب الاستثمار في هذا القطاع، ومن أجل تشجيع الرقمنة في الصناعة الوطنية تمّ اصدار قانون01/ 20 الصادر في 12 ديسمبر2001 حيث تم من خلاله مشروع الجزائر الالكترونية سنة2013، الذي أدّى إلى النمو القوي لسوق الاتصالات بالجزائر.

-**حجم سوق العمل**: قارب عدد سكان الجزائر 40.4 مليون نسمة في يناير2016، ووفقا لمنظمة العمل الدولية بلغ معدل مشاركة القوة العاملة سنة2016 نحو12.1 مليون نسمة، واظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تحسّن من 1801 دولار عام 2000 إلى 5678 دولار عام 2014، وهذا راجع للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها.

-التجارة الخارجية وقوة اتجاهها: عمدت الحكومة الجزائرية إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال الإصلاحات الاقتصادية، حيث قامت بعدد من الإجراءات في السنوات الأخيرة للتقليل من حجم الواردات وتنويع صادراتها، مشجّعة بها الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات، بإنشاء وكالات وهيئات خاصة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات وغيرها. (حليمي، 2019-2020، صفحة 114)

2- دراسة واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وفقا للمؤشرات الكمية والنوعية:

2-1 تشخيص وتقييم المناخ الاستثماري وفقا للمؤشر الكمي (تطور أداء المؤشر الاقتصادي العام):

يلجا المستثمرين وصانعي القرار الاستثماري الى العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة لتزويدهم بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضعية كل دولة وتحديد أهمّ النواقص التي يعاني منها المناخ الاستثماري، والجدول التالي يبين المؤشرات الكمية مجتمعة لتبين أداء الاقتصاد الجزائري خلال 2017 و2018:

جدول رقم (01): أداء المؤشر الاقتصادي للجزائر خلال 2017 و2018

المؤشر الاقتصادي	2017	2018	التغير
الناتج المحلي الإجمالي -مليار دولار	197.6	183.7	⬇
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (%)	3.0	2.3	⬇
الناتج المحلي الإجمالي للفرد(دولار)	4.845.30	4.229.8	⬇
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	7.4	5.6	⬆
اجمالي الانفاق الحكومي (%)من الناتج المحلي	36.9	36.4	⬇
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	18.4-	23.0-	⬇
ميزان الحساب الجاري (%)من الناتج المحلي	9.3-	12.5-	⬇
اجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	43.0	40.5	⬇
اجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	60.5	63.1	⬆
اجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	82.6	55.6	⬇
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	16.4	11.5	⬇
الدين الخارجي الإجمالي (%)من الناتج المحلي	2.0	2.1	⬆
عدد السكان (مليون نسمة)	42.3	43.4	⬆
معدل البطالة (%)من اجمالي القوة العاملة	11.2	12.6	⬆

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير مناخ الاستثمار2018،2019 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، متاح على الموقع: http://dhaman.net/ar/research-studies/all-annual-reports/

من الواضح أنّ المؤشر الاقتصادي الكلي للجزائر بهذا الأداء لا يشجّع اطلاقا على الاستثمار داخل الدولة والمناخ الاستثماري بها غير جاذب لرؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار وبناء المشاريع، إذ أنّ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 إلى 183.7 مليار دولار بعدما كان

197.6 مليار دولار سنة 2017، و بانخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي 0.7%خلال سنة واحدة، أدى الى تراجع اداء المؤشرات الداخلية والخارجية، وانخفاض قيمة إجمالي الصادرات سببه ضعف القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وعدم مساهمتها بشكل فعال في التنويع الاقتصادي للبلاد واحلال الواردات عن طريق الانتاج الوطني، كما نلاحظ أنّ ضعف المداخيل النفطية للبلاد منذ ازمة 2014 زاد من الدين الخارجي بـ0.1% وارتفاع معدل البطالة إلى 12.6%سنة 2018 بعدما كان 11.2%سنة 2017، وهذا في ظلّ ارتفاع عدد السكان مما يكلّف الدولة أعباء إضافية.

دأبت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضعية كل دولة على انفراد وتحديد أهمّ النواقص التي تعاني منها تلك الدول التي تمنعها من جذب الاستثمار الأجنبي، وأثبتت الدراسات الإحصائية بأنّ هناك صلة قوية بين ترتيب القطر في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك نستعرض بعض المؤشرات الدولية والإقليمية الأكثر خيارا من طرف الدول لتحديد رتبة القطر ودرجة المؤشر. (تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2020، 2020)

تشخيص وتقييم المناخ الاستثماري وفقا للمؤشرات النوعية:

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يصدر هذا المؤشر عن معهد "HERTAGE FOUNDATION بالتعاون ما صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ العام 1995 ويعتبر المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ورجال الأعمال، حيث يعتمد على إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس 50 متغيرا مستقلا قسمت ضمن 10 عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحريات الاقتصادية:(السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد السياسة النقدية، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حجم تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، حقوق الملكية، القوانين ،نشاط السوق غير الرسمية. (بن حسين، 2009، صفحة 69)

جدول رقم (02): تقسيم درجة الحرية الاقتصادية

دليل المؤشر	
الاوزان	**الحرية الاقتصادية**

-من 80 إلى 100	- حرية اقتصادية كاملة
-من 70 إلى 79.9	- حرية اقتصادية شبه كاملة
-من 60 إلى 69.9	- حرية اقتصادية متوسطة
-من 50 إلى 59.9	- حرية اقتصادية ضعيفة
-من 0 إلى 49.9	- حرية اقتصادية منعدمة

Source : Index of Economic Freedom https://www.heritage.org/index

وبالنسبة للجزائر فقد صنّفت ضمن فئة الدول التي لا توجد فيها حرية اقتصادية إلى حد كبير خلال الفترة 2000-2019، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): دليل الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2000-2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوزن	56.8	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	55.7
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الوزن	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	
الوزن	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.20	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مكيد علي، خليفة احلام، **موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخها الاستثماري**، دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2015، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد السابع، جامعة المدية-الجزائر، سنة 2019، ص228.

- حكيمة حليمي، ليلى حليمي: **دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية و دوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة2018** – باستخدام طريقة ACP ، مجلة الباحث ، المجلد 7/ العدد 12 ديسمبر 2019، ص 251.

ما عدا سنة2002، صنفت فيها الجزائر ضمن مجموعة الدول التي توجد بها حرية اقتصادية متوسطة بحصولها على 61 نقطة، في حين تم حصولها على أسوء تنقيط سنة 2018 حيث أخذت 44.7 نقطة، ويرجع ذلك إلى مستوى التنقيط المنخفض التي تحصلت عليه في معظم المؤشرات الفرعية (مكيد و خليفة، 2019) للمؤشر المدرجة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ففي سنة 2015 مثلا كانت دليل مؤشر الفساد36، ومؤشر حقوق الملكية 25، ومؤشر حرية العمل 48.2، مؤشر حرية الاستثمار والحرية المالية30 وكلها مستويات تنقيط اقل من 49.9%، وبالتالي فهي تؤثّر على المناخ الاستثماري في الجزائر وتطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدلا من استقطابها.

مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس /سويسرا، ويعتبر أداة هامّة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج شاملة يجريها المنتدى بالتعاون ما شبكة عالمية من المؤسسات الشريكة. وتقسّم الدول المشمولة إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى التنمية فيها حيث تمثل المجموعة الثالثة المستوى الأعلى من التنافسية، تليها الثانية والأولى.

وبالنسبة للجزائر فإنّها لم تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمية إلى غاية 2004 ، كما يوضّحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2005-2019

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب	117/82	125/76	131/81	134/99	133/83	139/86	142/87	144/110
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الترتيب	148/100	144/79	140/87	138/86	140/93	140/92	141/89	

Source : The Global Competitiveness Report (2005-2019), **World Economic Forum** http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report

من الجدول يلاحظ أنّ الجزائر حلّت في مرتبة متوسطة عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمية في تقرير 2015-2016 حيث جاءت في الرتبة 87 على المستوى العالمي، وتراجعت عن تصنيف 2014 بـ 8 رتب إلى 79 عالميا، بعد تحسّن ترتيبها مقارنة بسنة 2012و 2013 حيث حلّت في المرتبة 100 و110، وتحليل هذه الرتب التي تحصلت عليها الجزائر راجع إلى الترتيب الضعيف للمؤشرات الفرعية للمحاور الرئيسية: المتطلبات الأساسية، والعوامل المحفزة للكفاءة والابتكار وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): ترتيب الجزائر ضمن المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمي (2014-2015)

المحاور الرئيسية	ترتيب الجزائر لسنة 2014	ترتيب الجزائر لسنة 2015
	الرتبة/144	الرتبة/140
المتطلبات الأساسية	65	82

مؤشر المؤسسات	101	99
مؤشر البنية التحتية	106	105
مؤشر الاقتصاد الكلي	11	38
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	81	81
معززات الكفاءة	**125**	**117**
مؤشر التعليم العالي والتدريب	98	99
مؤشر كفاءة سوق السلع	136	134
مؤشر كفاءة سوق العمل	139	135
مؤشر تطور الأسواق المالية	137	135
مؤشر الجاهزية للتكنولوجيا	129	126
مؤشر حجم السوق	47	37
عوامل الابداع والابتكار	**133**	**124**
مؤشر مدى تطور بيئة الاعمال	131	128
مؤشر الابتكار	128	119

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: مكيد علي، خليفة أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

فالملاحظ أنّه بعد الانخفاض في إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نتيجة تدفقّها العكسي السابق سنة 2015، حاولت الجزائر فيما بعد الرفع من استقطاب الاستثمار الأجنبي وهو ما تجسّد سنتي 2016 و2018، أين مثّلت سنة 2016 أعلى رصيد تدفق بعد سنة 2013 خلال فترة الدراسة بقيمة 1.637 مليار دولار، لكنّها تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرّة خاصة إذا ما قورنت مع باقي الدول العربية مثلما يوضّحه الجدول:

جدول رقم(06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بالدول العربية للفترة (2010-2019)

الوحدة: بالمليون دولار

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	2	2	1	1	1	-	1	1		
الجزائر	301,2	580,6	499,4	696,9	506,7	584,5	636,3	232,3	1 466,1	1381,9
			1	3	1			1		
البحرين	155,9	98,4	545,2	728,7	518,6	64,9	243,4	426,1	1 654,3	941,8
جيبوتي	36,5	79,0	110,0	286,0	153,0	124,0	160,0	165,0	170,0	181,9
	6	-	6	4	4	6	8	7		
مصر	385,6	483,0	031,0	256,0	612,0	925,2	106,8	408,7	8 141,3	9010,0

	1	1	3	- 2	- 10	- 7	- 6	- 5	- 4	
العراق	396,21	882,31	400,41	335,31	176,42	574,21	255,91	032,42	885,1	-3075,6
الأردن	688,61	485,93	548,32	946,81	178,5	600,3	553,0	029,7	954,9	915,8
الكويت	304,63	259,13	872,63	433,62	953,52	310,62	418,72	348,12	204,0	104,4
لبنان	708,41	137,1	111,31	661,1	862,5	159,3	568,5	522,4	2 653,9	2128,3
ليبيا	909,0	-	425,01	702,01	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	130,51	588,72	388,62	125,73	501,03	502,13	271,22	587,22	772,9	885,3
المغرب	573,91	568,41	728,41	298,11	561,21	254,8-2	157,12	686,02	3 558,9	1599,1
عمان	243,24	752,9	365,4	612,5	287,41	171,71	265,3	918,1	4 190,5-2	3124,6
قطر	670,329	938,516	395,912	-840,48	040,48	070,98	773,97	986,01	186,3	-2812,6
السعودية	233,0	308,0	182,0	865,0	012,0	141,0	453,0	419,0	4 247,0	4562,0
الصومال	112,0	102,0	107,3	258,0	261,0	303,0	330,0	369,0	408,0	447
فلسطين	206,32	349,31	58,42	175,71	159,71	102,91	296,71	188,31	251,6	175,7
السودان	063,71	734,4	311,0	687,9	251,3	728,4	063,8	065,3	1 135,8	825,4
سورية	469,21	804,21	-1	-1	-1	-1	-	-	-	-
تونس	512,58	147,97	603,29	116,59	063,811	002,78	885,09	880,810	1 035,910	844,8
الامارات	796,8	152,1-	566,7-	764,9	071,5-	550,9-	604,8-	354,2-	385,3	13787,5
اليمن	188,6	518,4	531,0	-133,6	233,1	15,4	561,0	269,9	-282,1	-371

Source: UNCTAD, FDI/MNE database

(www.unctad.org/fdistatistics)..

3- اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ومحليا في ظل تحالف الازمة -كورونا والنفط:

1-3 انتشار كوفيد19 والاثار الاقتصادية العالمية:

أدى تفشي فيروس –كوفيد19-الى معاناة بشرية في جميع انحاء العالم، حيث شكلت مأساة إنسانية اثرت على ملايين من البشر على المستوى العالمي، وبالتالي كانت مواجهة التحديات التي يطرحها هذا الفيروس على راس أولويات الجميع، للحد من التكلفة الإنسانية لهذا الوباء، و بالموازاة تسبب في معاناة اقتصادية في جميع اقطار العالم:(**بتصرف بناء على** (تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2020، 2020)

-اثرت المخاوف المحيطة به على اهم الاقتصاديات في العالم حيث خسرت الأسواق الرئيسية في جميع انحاء العالم من 20-50% من قيمتها.

-تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي العالمي الى 2.6% في عام 2020 والتنبؤ باحتمالات بروز مظاهر الركود.

-تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسب تتراوح ما بين 30% و40% حتى العام 2021، مع تسجيل هبوطا عند200% في الصناعات الأكثر تضررا بالنسبة لـ 5000 شركة متعددة الجنسيات.

-اثرت الجائحة على مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر بفعل تدابير الاغلاق، حيث تم تعليق النفقات الرأسمالية والاستثمارات والتوسعات الجديدة بسبب الاغلاق الفعلي لمواقع الإنتاج حول العالم،

-تباطئ الاستثمار الباحث عن الأسواق وبالتالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية نتيجة لصدمات الطلب السلبية، حيث تشير أفضل 100 شركة من الشركات متعددة الجنسيات في قائمة الاونكتاد الى التأثير الذي يمكن ان يحدثه كوفيد19 على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التأثير الاساسي المباشر وغير المباشر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01): التأثير الاساسي المباشر وغير المباشر لكوفيد19 على الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لعام 2020.http://dhaman.net/ar

جدول رقم(07): رصد أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنوات الجائحة 2019-2021.

المؤشر	2019	2020	2021سداسي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	0,8	**-5,5**	3,2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	169,3	**147,3**	155,3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تعادل القوة الشرائية (بالدولار الدولي)	509,3	**488,3**	514,9
إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا)	2,6	**2,2**	2,5
سعر الصرف (العملة المحلية مقابل 1 دولار أمريكي)	119,4	**124,0**	129,1
متوسط معدل التضخم السنوي (%)	2,0	**3,5**	3,8
رصيد الموازنة الحكومية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-9,7	**-16,4**	-16,4
إجمالي الإيرادات الحكومية العامة، باستثناء المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)	32,6	**28,2**	27,8
إجمالي الدين الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	46,3	**57,2**	66,6
إجمالي الاستثمار (%من الناتج المحلي الإجمالي)	**42,7**	**37,5**	**42,5**
السكان (مليون نسمة)	43,4	**44,2**	45,0

صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا)	1,5	**1,2**	1,4
إجمالي الدين الخارجي (%من الناتج المحلي الإجمالي)	2,3	**1,9**	3,5
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	38,3	**26,1**	27,6
واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	54,2	**41,7**	53,0
رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	-17,1	**-15,9**	-25,8
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	61,5	**44,6**	21,9

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير البنك الدولي للسنوات المذكورة متاح على الموقع:
data.worldbank.org › country

2-3 -تأثير تحالف كورونا والنفط على الاستثمار وعلى التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري:

والجزائر ليست في منئ عن اثار جائحة كورونا، حيث لم تكن سنة 2020 سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل ازمة تذبذب أسعار النفط وجائحة كورونا، تحالف على اقتصاد هش غير متنوع تعرض للعديد من الصدمات في الأعوام الأخيرة، والتي كبدت الجزائر خسائر كبيرة، ويعترف المسؤولين بان الجزائر قد مرت بأسوأ وأشد أزمة اقتصادية" منذ استقلالها، حيث تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في عام الوباء والاغلاق الكبير لهذه السنة كما هو مبين ادناه:

من الملاحظ التأثير الكبير لتحالف النفط و ازمة كورونا على الاقتصاد الجزائري سنة 2020، حيث تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير مقارنة ب2019 ، بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي وتبرير ذلك هو التراجع الكبير في انتاج النفط والغاز بسبب صدمات الطلب السلبية من جهة وتجسيد تدابير اغلاق مواقع الانتاج للمستثمرين في الصناعات الاستخراجية من جهة اخرى، ما اثر سلبا على اجمالي الاستثمار بالجزائر بتراجع مقدر بـ5.2%، الامر الذي كانت له تداعيات على باقي المؤشرات من تراجع قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، مواصلة عجز الميزان التجاري ، ظهور حالة الركود التضخمي والنقص الحاد في الاحتياطي بالعملة الصعبة (رجال، 2002، صفحة 8)

-وبالتالي في ظل هذه الظروف واستنزاف للاحتياطات الرسمية ومع مخاوف شبح الإفلاس الاقتصادي أدى بالحكومة الجزائرية منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، خصوصاً من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط، ولعل النقطة المضيئة الأبرز في اقتصاد الجزائر لعام 2020، كانت تجاوز الخلافات الغازية مع إسبانيا وإيطاليا والاتفاق على اعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات.

3-3 إجراءات حمائية للتصدي لكورونا:

باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القوانين الاستثمارية الحمائية للمستثمرين المحليين والأجانب بعد تأكد الدولة من حتمية فك التبعية النفطية و النهوض بالقطاعات المنتجة الأخرى والرفع من مساهمتها في القيمة المضافة، والسعي لبناء نموذج اقتصادي جديد بعيد عن النفط وصدماته، لكن جائحة كورونا كانت أسرع من تلك الخطوات الإصلاحية وزادت في شلل اقتصاد البلاد اكثر واصبح مهددا بالإفلاس، حيث اجبر الانتشار الواسع لفيروس كورونا الحكومة الجزائرية على اتخاذ جملة من القرارات بهدف التصدي لتداعياتها، كان من بينها **بتصرف بناء على** (وكالة الأنباء الجزائرية)

-إغلاق كافة الحدود البرية والجوية والبحرية بهدف احتواء الفيروس ومنع تفشيه.

-فرض حجر جزئي وشامل على عدد كبير من الولايات عقب تفشي الفيروس، وهو ما أثر على النشاط التجاري والاقتصادي للشركات الحكومية والخاصة وكذا للتجار.

-حماية القدرة الشرائية والشركات بمنح تعويضات مالية للمتضررين من الجائحة بسبب التراجع المتزايد في القدرة الشرائية للجزائريين، التي تراجعت أصلا بنحو 50 % في السنوات الـ5 الأخيرة،

-كما تقرر ابتداء من مطلع جوان 2020 إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15.64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولارا أمريكيا) (قانون المالية التكميلي لسنة 2020-قانون رقم 20-07، 2020)

- إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة، كما رفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 7 %، ومنحت تعويضات مالية لعدد من أصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى تجميد دفع ضرائب

الشركات بهدف تخفيف آثار إجراءات العزل العام المرتبطة بفيروس كورونا على الشركات العامة والخاصة،

كما تم اتخاذ المزيد من الإجراءات التقشفية كان من أبرزها: خفض الإنفاق العام بنسبة 30% وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية، وخفض نفقات شركة سوناطراك الحكومية للطاقة الخاصة بالاستثمار من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات.

-إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع الاستثمارية والتي تكلف الجزائر سنوياً 7 مليارات دولار، وتجميد المشاريع الكبرى

.3-4-اهم القرارات الاستثمارية لمواجهة الازمة:

بحثت الحكومة الجزائرية طيلة أشهر الازمة الصحية والعالمية عن إجراءات قد تنقذ اقتصاد البلاد من حافة الانهيار، وسارعت على مراحل لاتخاذ قرارات إنقاذ على المديين المتوسط والبعيد، وصفها الخبراء بـ "الجريئة" ومن أبرزها: (العين الإخبارية)

-التوجه نحو السوق الأفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أوائل 2020، وسطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايير دولار

- إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 51/49 بالمئة باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا . (قانون المالية التكميلي لسنة 2020-قانون رقم 20-07، 2020)

- إلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من طرف أجانب أو لصالحهم الى جانب الغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية...

-تحويل بين 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحه للمرة الأولى أمام الخواص مثل النقل الجوي والبحري.

-إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب الـ30 مليار دولار.

- باشرت الجزائر إحصاء احتياطاتها من موارد طاقوية ومعدنية أخرى غير مستغلة بغرض الاستثمار فيها، بينها الذهب والفوسفات والنحاس والحديد وغيرها، للمرة الأولى في تاريخها، وفتح المجال أمام شراكات كبرى للمستثمرين الأجانب في معظم مناجم البلاد ..

-تقرر كذلك استغلال منجم الحديد بمنطقة "غار جبيلات" بتندوف جنوب غرب البلاد ويعد من أكبر احتياطات العالم من الحديد، وكذا منجم الزنك والرصاص بمنطقة "واد أميزور" في بجاية شرق البلاد، ومشروع آخر للفوسفات بولاية تبسة بالشرق، مع الترخيص أيضا للمستثمرين المحليين باستغلال مناجم الذهب بمنطقة "جانت" بأقصى الجنوب.

- وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 لتعزيز الانتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار.

- استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت أموالاً مجمدة على مستوى الجمارك منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كاحتياطات وطنية محلية.

-بالإضافة إلى إعداد خطة لإصلاح النظام المصرفي للبلاد، والتوجه نحو الصيرفة الإسلامية بعد طرح 9 منتجات مالية بهدف جذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي.

4-الخلاصة:

بالنظر الى حجم التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه الجزائر في جذب الاستثمارات الاجنبية، وبالإضافة الى التأثير السلبي لتهاوي أسعار النفط المستمر وانتشار فيروس كورونا المستجد واجراءات الاغلاق المصاحبة له تصبح مهمة تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في الجزائر لها الأولوية في الفترة الحالية، خصوصا مع تصاعد حدة المنافسة بين الدول العربية على جذب المستثمرين ولاسيما الشركات متعددة الجنسية في ظل تراجع انشطتها الاستثمارية خلال عام الوباء والاغلاق الكبير ، وبالتالي يجب على أصحاب القرار في البلاد إعادة النظر في السياسة المنتهجة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

-ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه الاقتصاد الوطني .

- العمل على القيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والاكتفاء بدور الموجه، إضافة إلى ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى مع مستوى التقدم العالمي مما يعطي الثقة والامان للمستثمر الأجنبي

-التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الخارجية، وإبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب

-محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول، والاستفادة من تجارب بعض الدول التي استطاعت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع

1. تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2020. (2020). Retrieved 11 15, 2021, from المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: http://www.dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/annual_arabic2000.pdf)
2. قانون المالية التكميلي لسنة 2020–قانون رقم 20–07. (04 06، 2020). تاريخ الاسترداد 25 11، 2021، من الجريدة الرسمية رقم 33: www.joradp.dz
3. أسماء بن طراد. (30 06، 2018). تقييم أداء الإقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الإستثماري. مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41(472)، بدون صفحة.
4. أشرف ابو المجد عبد الفتاح. (2015). التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الإقتصادية– دراسة تطبيقية على النظام الدستوري (التعدلات الأخيرة و آفاق التنمية). القاهرة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر: المصدر القومي للإصدارات القانونية.
5. السعدي رحال. (2002). المديونية الخارجية للجزائر على ابواب الألفية الثالثة. مجلة الإقتصاد والمجتمع(العدد الأول)، ص 8.
6. دريد أحمد محمد. (2016). الإستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
7. عبد اللاه ,أ .ا .(2016) .المحاكم الإقتصادية كوسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة . القاهرة ,كلية الحقوق ,جامعة حلوان :المركز القومي للإصدارات القانونية.
8. علي الساعدي أحمد كاظم. (2020). حماية الإستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

9. ليلى حليمي. (2019-2020). واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017(أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة 02: جامعة لونيسي علي.
10. مختار بونقاب، و زواويد لزهاري. (جانفي، 2018). أثر المناخ الإستثماري على تدفق الإستثمار الأجنبي (دراسة حالة الجزائر). مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02(العدد 01) ص 91.
11. مكيد ,ع & .,خليفة ,أ .(2019) .موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم مناخها الإستثماري-دراسة تحليلية تقييمية للفترة .2015-2000ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير)العدد السابع ص 228 .
12. ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر. بحوث إقتصادية، المجلد ب(31)، 69.